

Distr.: General
16 May 2023
Arabic
Original: English



الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2636 (2022) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة) حتى 3 حزيران/يونيه 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم له كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ الولاية. ويغطي التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 6 أيار/مايو 2023 ويتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، مع إدراج الاعتبارات الجنسانية فيه باعتبارها مسألة شاملة.

ثانياً - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - تدهورت الحالة في السودان تدهوراً كبيراً. فبينما كان يجري إحراز قدر من التقدم في العملية السياسية خلال الجزء المبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، اندلع قتال واسع النطاق في 15 نيسان/أبريل بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، مما أغرق البلد في حالة نزاع.

3 - وفي أوائل الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب القادة العسكريون عن وجهات نظر متباينة حول الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ومسألة دمج قوات الدعم السريع في جيش وطني واحد. ففي حين أشار الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي وقائد القوات المسلحة السودانية، إلى أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على أنها "انقلاب"، لأول مرة، في خطاب ألقاه بولاية نهر النيل في 18 شباط/فبراير، فقد أكد أيضاً أن الهدف منه كان "تصحيح الوضع" في البلاد. وفي خطاب متلفز ألقاه الفريق أول محمد حمدان دقلو، نائب رئيس المجلس السيادي وقائد قوات الدعم السريع،



في 19 شباط/فبراير، صرح بأن مشاركته في "الانقلاب العسكري" كانت "خطأ" أدى إلى إعادة عناصر النظام السابق، متهما الأخير بخلق خلافات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

4 - وقبل اندلاع القتال، كان التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام محدودا. وفي 4 و 5 آذار/مارس، عقدت لجنة السلام بالسودان حلقة عمل وطنية في الخرطوم للمسؤولين الحكوميين لمناقشة مصفوفة التنفيذ المستكملة لاتفاق جوبا للسلام الموقع في 20 شباط/فبراير في جوبا. وحددت حلقة العمل الوطنية الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ إجراءات محددة مبينة في المصفوفة المحدثة. وخلال هذا الجزء من الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية الثلاثية أيضا العمل مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. وفي 21 آذار/مارس، تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، من الإفراج عن 11 رجلا سودانيا محتجزين لدى فيصل عبد العزيز الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

5 - وبالتوازي مع ذلك، استمرت الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية نحو إنجازها. وفي الفترة من 16 إلى 20 آذار/مارس، عقدت الآلية الثلاثية، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بالتعاون مع اللجنة الوطنية العليا للعدالة الانتقالية (المشكلة من الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري والخبراء الوطنيين والتحالف المدني للعدالة الانتقالية) مؤتمرا وطنيا في الخرطوم بشأن العدالة والعدالة الانتقالية. وجمّع المؤتمر نحو 800 مشارك من جميع أنحاء السودان (30 في المائة منهم من النساء)، من بينهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسر الضحايا والخبراء الوطنيين والدوليون. وأوصى المشاركون بتعزيز نموذج للعدالة الانتقالية، يساعد على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في السودان. وكانت هذه هي حلقة العمل الرابعة، من أصل خمس حلقات عمل، تُعقد لتوسيع نطاق المشاورات بين السودانيين كجزء من اتفاق الإطار السياسي. وسبقت هذا المؤتمر الوطني مشاورات إقليمية عُقدت في ولاية النيل الأزرق ودارفور وولاية جنوب كردفان والخرطوم في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس. ولم تجر المشاورات المقررة في الولايتين الشرقية والشمالية بسبب عدم الحصول على إذن من السلطات المحلية

6 - وفي 19 آذار/مارس، عقد الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو اجتماعا اتفق خلاله الموقعون على الاتفاق الإطاري على استكمال الاتفاق السياسي النهائي بحلول 1 نيسان/أبريل، ووضع الصيغة النهائية للدستور الانتقالي بحلول 6 نيسان/أبريل، والبدء في تشكيل المؤسسات الانتقالية بحلول 11 نيسان/أبريل. وفي اليوم نفسه، وبناء على طلب الموقعين على الاتفاق الإطاري، عقدت الآلية الثلاثية اجتماعا تحضيريا جرى الاتفاق خلاله على تشكيل لجنة صياغة لإعداد مشروع اتفاق نهائي ولجنة لمواصلة التواصل مع الأطراف غير الموقعة.

7 - وعقدت الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري، بالتنسيق مع الآلية الثلاثية، حلقة عمل بشأن إصلاح القطاع العسكري والأمني في الفترة من 26 إلى 29 آذار/مارس اختتمت بها المشاورات. وشارك فيها نحو 260 شخصا (20 في المائة منهم من النساء)، من بينهم ممثلون عن مختلف وكالات أمن الدولة، والمجتمع المدني، والموقعون وغير الموقعين على الاتفاق الإطاري وكذلك خبراء وطنيون ودوليون. وفي كلمتيهما في الجلسة الافتتاحية، أعرب الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو عن التزامهما بإصلاح القطاعين العسكري والأمني. ولم يتمكن المشاركون من الاتفاق على توصيات في ختام حلقة العمل، حيث أن

الخلافات ظلت قائمة بشأن الجداول الزمنية لإدماج قوات الدعم السريع في جيش وطني موحد، ولإنشاء هيكل قيادة موحد.

8 - وفي 1 نيسان/أبريل، اتفقت الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطارى على تنقيح الجدول الزمني الأولي لاستكمال الاتفاق النهائي لإتاحة مزيد من الوقت للتغلب على الخلافات، وخاصةً بشأن إصلاح القطاعين العسكري والأمني. ووضعت لجنة الصياغة مشروع الاتفاق في صيغته النهائية في 4 نيسان/أبريل. بيد أن الأطراف الموقعة أعلنت في 5 نيسان/أبريل عزمها على تأجيل توقيع الاتفاق إلى حين معالجة الخلافات المتبقية بين القادة العسكريين.

9 - وفي خضم التوترات المتزايدة بين القادة العسكريين، أفادت أنباء واسعة النطاق عن حدوث تعبئة للقوات وحشد عسكري لكنتا القوتين، منذ أوائل آذار/مارس، خاصة في الخرطوم ودارفور والمنطقة الشمالية من السودان، مما أثار مخاوف السكان من احتمال وقوع اشتباكات. وفي بيان متلفز صدر في 12 نيسان/أبريل، اتهم المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع بنشر قوات في الخرطوم ومروي وأماكن أخرى من البلد بدون موافقة القوات المسلحة السودانية أو التنسيق معها. وأفيد بأن هذه الأخيرة أهملت قوات الدعم السريع 24 ساعة للانسحاب من مطار مروي في شمال السودان. وفي بيان صدر في وقت لاحق من اليوم نفسه، أشارت قوات الدعم السريع إلى أن نشر القوات قد تم وفقاً لولايتها الوطنية وبالتنسيق مع القوات المسلحة السودانية. ورفضت القوات المسلحة السودانية مزاعم قوات الدعم السريع في ما يتعلق بالتنسيق، واتهمتها ببث "الرعب بين المواطنين".

10 - وبسبب القلق إزاء الخطاب التصعيدي حول حشد القوات، زادت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، ومنها الآلية الثلاثية، تواصلها مع القادة العسكريين لنزع فتيل التوترات. وتشكلت لجنة وساطة وطنية من جبريل إبراهيم، وزير المالية وزعيم حركة العدل والمساواة؛ ومن عضو مجلس السيادة مالك عقار، الذي يقود فصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال؛ ومِنِّي مَنَّاوي، حاكم إقليم دارفور وقائد فصيل مَنِّي مناوي التابع لحركة جيش تحرير السودان. وأنشأت أيضاً الأطراف المدنية الموقعة على الاتفاق الإطارى آلية بقيادة عضو مجلس السيادة الهادي إدريس، زعيم حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، للعمل مع الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو في محاولة لمنع المزيد من التصعيد. وفي 11 نيسان/أبريل، عقد الممثل الخاص اجتماعاً للسلك الدبلوماسي لتقديم معلومات مستكملة عن الحالة واستكشاف فرص العمل المنسق لنزع فتيل التوترات. وتواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، إلى جانب شركائها في الآلية الثلاثية، مع كلا الطرفين، مطالبين بضبط النفس والتسوية السلمية للخلافات. وفي 13 نيسان/أبريل، أصدرت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً دعت فيه القادة العسكريين والمدنيين السودانيين إلى اتخاذ خطوات فعالة للحد من التوترات والمشاركة البناءة في حل المسائل المعلقة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن.

11 - وعلى الرغم من النداءات الصادرة عن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، اندلع قتال عنيف في 15 نيسان/أبريل بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في الخرطوم ومروي. وسرعان ما توسعت الاشتباكات جغرافياً، بوقوع العديد من المواجهات في دارفور وشمال كردفان. ووصف المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية الوضع بأنه "مؤامرة وعدوان" من جانب قوات الدعم السريع، متهما إياها بـ "التمرد على الدولة". وفي الوقت نفسه، وصفت قوات الدعم السريع الاشتباكات بأنها "عمل جبان" و "هجوم غادر" من قبل القوات المسلحة السودانية. واستمر القتال في الخرطوم في يومي 15 نيسان/أبريل

و 16 نيسان/أبريل. وأفادت أيضا أنباء بوقوع قتال كبير في الفاشر في شمال دارفور، وفي الأبيض في شمال كردفان، وفي نيالا في جنوب دارفور، وفي كسلا في ولاية كسلا. وأدى انعدام الأمن الناجم عن القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى إعلان ولايات القصارف وكسلا والنيل الأبيض والجزيرة ونهر النيل والبحر الأحمر، حالة الطوارئ.

12 - واستمر القتال، بما في ذلك استخدام الغارات الجوية، في الأيام التالية في أجزاء مختلفة من الخرطوم وأماكن أخرى في البلد. وفي 17 نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانا صحفيا أعلنت فيه قرارا رسميا اتخذته الفريق أول البرهان بحل قوات الدعم السريع. وتفاوضت الأمم المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء، على هدنة إنسانية جزئية في 16 و 17 نيسان/أبريل. غير أن الطرفين لم يلتزما بها على نحو مجدٍ. وفي 20 نيسان/أبريل، توسطت الأمم المتحدة على هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أيام بمناسبة عيد الفطر، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء السودانيين والدوليين والإقليميين. وفي حين أدى ذلك إلى انخفاض مستوى القتال، فقد استمرت الاشتباكات والغارات الجوية، بما في ذلك في الخرطوم، ودارفور، وشمال كردفان. وقامت العديد من السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية ومنظمات المعونة الإنسانية بإجلاء موظفيها من الخرطوم على مدى بضعة أيام اعتبارا من 20 نيسان/أبريل. وفر أيضا العديد من المدنيين السودانيين من الخرطوم إلى مناطق أكثر أمانا، بما في ذلك إلى البلدان المجاورة.

13 - وفي 24 نيسان/أبريل، توسطت الولايات المتحدة في وقف لإطلاق النار لمدة 72 ساعة وحصلت على موافقة الأطراف المتحاربة على إنشاء آلية للإشراف على التفاوض بشأن الاتفاق على وقف دائم للأعمال القتالية والترتيبات الإنسانية وإبرامه وتنفيذه. وعين كل طرف جهة تنسيق. وتم الالتزام جزئيا فقط بوقف إطلاق النار، حيث تبادل الطرفان اتهامات بالانتهاكات. وأعلن الطرفان تمديد وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة مرتين، في 27 و 30 نيسان/أبريل، عقب مباحثات مع الآلية الثلاثية واللجنة الرباعية التي تضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة. غير أن الطرفين واصلتا اتهام بعضهما البعض بانتهاك وقف إطلاق النار. وفي 2 أيار/مايو، أعلن جنوب السودان أن الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو قد وافقا، من حيث المبدأ، في مكالمات هاتفية مع الرئيس سلفا كير ميارديت، على وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام من 4 إلى 11 أيار/مايو.

14 - وفي دارفور، تركز القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال دارفور وجنوبها ووسطها وغربها. وفي شرق دارفور، ظلت الحالة أكثر استقرارا، على الرغم من الإبلاغ عن وقوع مناوشات. وفي شمال دارفور، في 20 نيسان/أبريل، تفاوض حكام الولاية، بمساعدة الإدارة الأهلية والزعماء الدينيين والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، على وقف محلي لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام بمناسبة عيد الفطر، مما ساهم في الحد بشكل كبير من العنف. وتم تجديد هذه الهدنة إلى أجل غير مسمى بعد فترة عيد الفطر، مما ساهم في هدوء نسبي. وفي غرب دارفور، استؤنف القتال في الجنيينة بالقرب من الحدود التشادية في 25 نيسان/أبريل، وكان قد بدأ في الأصل في 15 نيسان/أبريل، مع ورود أنباء عن قيام المجتمعات المحلية بتسليح نفسها، وانضمامها إلى القتال. وفي وسط دارفور، وفي أعقاب الاشتباكات الأولية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في زالنجي، أعلنت لجنة مشكلة من زعماء المجتمعات المحلية في 25 نيسان/أبريل اتفاقا دائما لوقف إطلاق النار بين الأطراف، ودعت السكان إلى العودة إلى ديارهم. ولا تزال

الحالة متوترة هناك ولكنها مستقرة. وشهدت أيضا ولاية شمال كردفان قتالا عنيفا، لا سيما حول مطار الأبيض، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين، فضلا عن عمليات نزوح وتدمير للبنية التحتية.

15 - وفي شرق السودان، اندلع القتال في 15 نيسان/أبريل، ولكن سرعان ما خفت حدته. وعاد الهدوء تدريجيا في جميع أنحاء المنطقة، التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية بشكل رئيسي. وأصبحت بورتسودان في ولاية البحر الأحمر نقطة نقل وإجلاء رئيسية للدول الأعضاء ورعاياها ولموظفي المنظمات الدولية والمواطنين السودانيين. وأدى تدفق الناس إلى زيادة التحديات التي تواجهها المدينة من حيث أماكن الإقامة وتوفير الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ورحبت ولايتا كسلا والقضارف بعدد كبير من المشردين داخليا، معظمهم من الخرطوم.

16 - ولقي اندلاع القتال في السودان إدانة واسعة النطاق. وعمل الأمين العام وعدد من قادة العالم بشكل عاجل مع الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو داعين إلى إنهاء العنف. وطوال الفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأمين العام التواصل مع القادة العسكريين للسودان وعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للدعوة إلى وضع نهاية فورية للقتال.

17 - وفي 16 نيسان/أبريل، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماعا استثنائيا لرؤساء دولها وحكوماتها، حيث تم الاتفاق على إيفاد رؤساء جنوب السودان وجيبوتي وكينيا إلى الخرطوم. بيد أن القتال المستمر حال دون زيارتهم. وفي اليوم نفسه، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا، أعربت فيه عن استعدادها لبذل الجهود لمساعدة السودان على إنهاء الأزمة. واجتمع أيضا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 16 نيسان/أبريل، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار دون شروط، وقرر إيفاد بعثة ميدانية إلى السودان للعمل مع أصحاب المصلحة. وفي 20 نيسان/أبريل، عقد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا عبر الإنترنت على المستوى الوزاري ضم قادة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وممثلي الدول الأعضاء. وفي البيان الصادر عقب الاجتماع، دعا المشاركون الطرفين إلى إنهاء العنف واستئناف الحوار وإنشاء "ممرات إنسانية". واتفق المشاركون أيضا على تنسيق مبادراتهم. وعقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماع متابعة في 2 أيار/مايو في أديس أبابا لمواصلة تقييم الحالة وتنسيق الجهود. وفي 3 أيار/مايو، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعا طارئا في جدة بالمملكة العربية السعودية، دعت فيه الطرفين السودانيين إلى وقف التصعيد العسكري والعودة إلى الحوار.

18 - وعلى المستوى الوطني، قامت، في 15 نيسان/أبريل، الأطراف المدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري بدعوة القادة العسكريين إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ومنع «الانهيار التام» للبلد. وعبر المجتمع السوداني، سرعان ما انضمت الشخصيات والأحزاب السياسية وقادة الأعمال وجماعات حقوق المرأة والمجتمع المدني والمواطنون السودانيون الذين يعيشون في الخارج إلى الدعوات الموجهة لوقف إطلاق النار وتقديم الدعم الإنساني. وحشدت الكثير من لجان المقاومة جهودها لتقديم الدعم الإنساني العاجل للمدنيين المحاصرين في المنازل أو الجرحى أو المحتاجين إلى الغذاء والماء. وفي 27 نيسان/أبريل، دعا ائتلاف مدني جديد، يتألف من أحزاب سياسية ولجان المقاومة ونقابات عمالية وجماعات حقوق المرأة و 130 شخصية عامة بارزة، إلى إنهاء القتال واستعادة الديمقراطية. ودعوا إلى الانسحاب الكامل للمؤسسات العسكرية من السياسة، وإلى الإصلاح الأمني والعسكري وإلى التخفيف من محاولات النظام السابق العودة إلى السلطة. وفي 3 أيار/مايو، شكل العديد من الموقعين على اتفاق جوبا للسلام، ومن بينهم مني مناوي،

وجبريل إبراهيم ومالك عقار، «كتلة السلام»، مؤكدين معارضتهم للحرب. ودعوا إلى إعادة إدماج قوات الدعم السريع وجميع الحركات المسلحة في القوات المسلحة السودانية. ودعوا أيضا إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك ترتيباته الأمنية.

19 - وفي 6 أيار/مايو، أعلنت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بدء «مبادرات ما قبل التفاوض» بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة، المملكة العربية السعودية. وحثت الدولتان العضوان كلا الطرفين على المشاركة بنشاط في المبادرات الرامية إلى وقف إطلاق النار.

باء - الحالة الأمنية

20 - قبل اندلاع القتال، وقعت اشتباكات قبلية في ولايات دارفور. وشمل ذلك حادث سطو مسلح بين عناصر من جماعتي الفور وعرب جلول في 2 آذار/مارس أسفر عن مقتل رجل عربي، وقُتل في 23 آذار/مارس تاجرٌ من طائفة المراريت على يد جناة مجهولي الهوية. وفي الحادثة الأخيرة، أُفيد بأن المجتمع المحلي لاحق وقتل اثنين من المهاجمين المزعومين، مما أدى إلى هجمات انتقامية شنها عرب الرزيقات في 23 و 24 آذار/مارس، أسفرت عن مقتل ستة أشخاص وإصابة 11 آخرين بجروح. وفر نحو 30 000 شخص عبر الحدود إلى تشاد نتيجة لهذه الاشتباكات. وقبل اندلاع القتال، دفع العنف القبلي السلطات إلى تمديد حالة الطوارئ في ولايتي النيل الأزرق (22 شباط/فبراير) وجنوب كردفان (24 شباط/فبراير) وإعلان حالة الطوارئ في ولاية غرب كردفان (27 شباط/فبراير). ووقعت أهم هذه الاشتباكات في غرب كردفان في 27 شباط/فبراير، وشملت بشكل رئيسي قبيلتي المسيرية والحمر. وتصاعد العنف في السودان بسرعة في أعقاب اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مع وقوع قصف جوي عنيف وقصف بالقذائف وإطلاق نار واستخدام المدفعية على نطاق واسع. وظلت ولاية الخرطوم مركزا للعنف، مع استمرار الاشتباكات المتقطعة في إقليم دارفور وشمال كردفان.

21 - ومنذ بدء القتال، وقعت أعمال نهب واسعة النطاق لمباني الأمم المتحدة في الخرطوم ودارفور. ففي نيالا، نُهب في 15 نيسان/أبريل مباني الأمم المتحدة ودور الضيافة الخاصة بها وسُرقت مركبات وأصول مكتبية وفي بعض الحالات ممتلكات شخصية للموظفين. وأصيب رئيس وحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيالا بجروح. وفي اليوم نفسه في الفاشر، وقعت دور الضيافة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في مرمى النيران المتبادلة، وسقطت قذيفتا هاون على مجمعات دور الضيافة الخاصة بالمفوضية، نجا الموظفون بالكاد من الإصابة فيها. وانفجرت أيضا قنبلة صاروخية داخل دار الضيافة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، مما أدى إلى إصابة اثنين من الموظفين الدوليين من مفوضية حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة بجروح طفيفة. وفي 16 نيسان/أبريل، سقطت قذائف هاون داخل محيط مفوضية شؤون اللاجئين ومجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أدى إلى تدمير مركبة تابعة للأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، أصيبت مكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأضرار من جراء القتال ودمرت النيران مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزئيا. وفي 16 نيسان/أبريل أيضا، نُهب مكتب اليونيسف ودار الضيافة الخاصة بها، ومبنى صندوق الأمم المتحدة للسكان، ودور الضيافة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتشغل جميعها موقعا مشتركا. واحتُجز موظفو اليونيسف تحت تهديد السلاح لمدة ساعتين وسُرقت جميع ممتلكاتهم الشخصية وبعض المركبات. وفي 17 نيسان/أبريل، نُهب مكاتب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وفي

18 نيسان/أبريل، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن نهب مستودع الإمدادات الطبية التابع لها وسرقة مركبات في نيالا. وفي 19 نيسان/أبريل، في الخرطوم، حاول رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع اقتحام مكاتب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واقتحموا مبنى البنك الدولي. وفي اليوم نفسه، أصابت طائرات طائشة ومقذوفات من القتال مكاتب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ودور الضيافة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في زالنجي بوسط دارفور. وأصيب أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في زالنجي بسبب انفجار قذيفة. وفي 20 و 21 نيسان/أبريل، تعرض مستودع مفوضية شؤون اللاجئين ومكاتبها في الفاشر للنهب.

22 - وفي 21 نيسان/أبريل، وفي الخرطوم أيضا، تعرض المكتب الميداني لمفوضية شؤون اللاجئين للنهب. وفي 24 نيسان/أبريل، تعرضت حلقة عمل برنامج الأغذية العالمي أيضا للنهب، وسُرقت أربع مركبات تابعة لمنظمة الصحة العالمية ومركبتان تابعتان لبرنامج الأغذية العالمي. وفي 26 نيسان/أبريل، نُهبت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وبرنامج الأغذية العالمي في الجنيبة. وفي 6 أيار/مايو، نُهب مكتب برنامج الأغذية العالمي في الخرطوم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن ما يقرب من 17 000 طن متري من المنتجات الغذائية تقدر قيمتها بما يتراوح بين 13 و 14 مليون دولار قد نُهبت.

23 - وخلال تلك الفترة، أُبلغ عن محاولات للاعتداء الجنسي على موظفات دوليات: ضد ثلاث ممثلات لمنظمات غير حكومية دولية وضد إحدى موظفات الأمم المتحدة.

24 - وتم أيضا استهداف العديد من السفارات والمقار الدبلوماسية بمحاولات اقتحام وإطلاق نار ونهب، قيل أنها على أيدي رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع. وفي 17 نيسان/أبريل، تعرض سفير الاتحاد الأوروبي للاعتداء في مقر إقامته. وفي اليوم نفسه، أطلقت النار على قافلة دبلوماسية تابعة للولايات المتحدة. وفي 28 نيسان/أبريل، أطلقت النار على طائرة إجلاء تركية أثناء هبوطها في مطار وادي سيدنا، بشمال الخرطوم. وفي 6 أيار/مايو تعرضت سيارة سفير تركيا لدى السودان لإطلاق النار.

25 - وفي 23 نيسان/أبريل، غادرت قافلة تقودها الأمم المتحدة تتألف من 1 165 من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والموظفين الدبلوماسيين ومعاليم الخرطوم على متن 68 مركبة، ووصلت إلى بورتسودان في 24 نيسان/أبريل. وفي 25 نيسان/أبريل، استقلت مجموعة أولى، مؤلفة من حوالي 400 شخص من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم، سفينة تابعة للبحرية الفرنسية من بورتسودان إلى جدة، وبعدها نقلت رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة هؤلاء الأفراد التابعين للأمم المتحدة إما إلى نيروبي أو إلى عنينيبي في اليوم التالي. وأعطى هذا الإجلاء البحري الأول الأولوية للأفراد المعرضين للخطر، ومنهم من يصطحبون معاليين. وفي دارفور، عبر 64 من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من زالنجي بوسط دارفور والجنيبة بغرب دارفور، الحدود عن طريق البر إلى تشاد في 24 نيسان/أبريل. وفي 26 نيسان/أبريل، وصل 36 موظفا من نيالا بجنوب دارفور ومن الضعيف بشرق دارفور عن طريق البر إلى جنوب السودان. وفي 27 نيسان/أبريل، تم إجلاء 102 موظف من الفاشر بشمال دارفور إلى نجامينا على متن طائرة عسكرية فرنسية. وفي 29 نيسان/أبريل، جرت عملية إجلاء بحرية ثانية من بورتسودان لـ 155 شخصا إلى جدة على متن سفينة تجارية سعودية. ونقلت طائرة أردنية

هؤلاء الموظفين التابعين للأمم المتحدة إلى نيروبي وعنتيبي في اليوم التالي. ولا يزال الممثل الخاص في السودان مع عدد صغير من الموظفين الدوليين.

جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

26 - وقبل اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، سجلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقوع 27 حادثة زُعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق العنف القبلي والاشتباكات بين العناصر المسلحة، طالت 101 ضحية، من بينهم 75 رجلاً و 20 امرأة و 6 أطفال (4 فتيات وصبيان إثنان). ومن بين تلك الحوادث الـ 27 المسجلة، جرى التحقق من 25 حادثة. ومن الحوادث الـ 25 التي جرى التحقق منها، أُفيد بأن 5 منها تعزى إلى قوات الأمن الحكومية، وطالت 6 ضحايا، بينما أُفيد بأن 20 حادثاً تعزى إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، منها حركات مسلحة وجماعات الميليشيات، وطالت 93 ضحية. وعلاوة على ذلك، بلغ عدد ضحايا انتهاكات الحق في الحياة 29 شخصاً (27 رجلاً، وفتاة واحدة، وفتى واحد)؛ وبلغ عدد ضحايا انتهاكات السلامة البدنية 52 شخصاً (42 رجلاً، و 9 نساء، وفتى واحد)؛ وعدد ضحايا العنف الجنسي والجنساني 5 أشخاص (3 سيدات وفتاتان)؛ وعدد ضحايا الاعتداءات البدنية 6 أشخاص (3 رجال و 3 نساء)؛ وعدد ضحايا الاختطاف 7 أشخاص (5 نساء ورجل واحد وفتاة واحدة)؛ وتعرض رجلان للاعتقال التعسفي. ومنذ اندلاع القتال، لم يتسن إجراء أي تحقيق أو تحقيق من شأنه أن يمكّن من تحديث هذه الأرقام بشكل موثوق.

27 - ومنذ الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 حتى اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 125 شخصاً في سياق الاحتجاجات، من بينهم امرأة و 24 طفلاً، منهم طفلتان. ويمثل ذلك زيادة بشخصين في عدد الأشخاص الذين قتلوا منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. والشخصان اللذان قتل خلال هذه الفترة هما صبيان، صبي يبلغ من العمر 14 عاماً أصيب في رأسه بعبوة غاز مسيل للدموع، وصبي يبلغ من العمر 17 عاماً قتل بالذخيرة الحية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصيب ما لا يقل عن 221 شخصاً بجروح خلال الاحتجاجات.

28 - وفي وقت مبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، وقبل اندلاع القتال، ظلت الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن العنف الجنسي ضد النساء من مخيمات المشردين داخليا، اللائي يقمن بأنشطة لكسب الرزق خارج المخيمات. وخلال تلك الفترة، سجلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة خمس حوادث عنف جنسي مرتبطة بالنزاع في شمال دارفور (حادثة واحدة)، وجنوب دارفور (حادثتان)، ووسط دارفور (حادثتان)، طالت ثمان نساء وست فتيات. وقيل إن مجموعات من الرجال يرتدون زي قوات الدعم السريع ارتكبت حادثتين، بينما ارتكب ثلاث حوادث أخرى رجالاً مسلحون ينتمون إلى قبائل عربية.

29 - وفي أوائل الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، تحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها من وقوع 13 انتهاكا جسيما ضد 13 طفلاً (11 فتى وفتاتان): تعرض 11 طفلاً لإصابات مشوّهه، وقُتل اثنان خلال احتجاجات في الخرطوم. وأحرز الموقعون على خريطة طريق السودان لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، المتفق عليها بموجب اتفاق جوبا للسلام، قدراً من التقدم في تنفيذ خريطة الطريق قبل اندلاع القتال. فقد أُفِرَّج عن ما مجموعه 122 طفلاً (91 فتى و 31 فتاة) مرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة في الكومة

(58) وفي كتم (64) في شمال دارفور بدعم من الأمم المتحدة. وقد أفرج عن هؤلاء الأطفال من الجبهة الثالثة - تمازج (64)، وقوى تحرير السودان - حجر (28)، والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال - فصيل ياسر عرمان (20)، وحركة جيش تحرير السودان - فصيل مني مناوي (7)، والقوات المسلحة المشتركة (2)، والقوات المسلحة السودانية (1). ولم يتسن إجراء أي تحقيق أو تحقيق يمكن من تحديث هذه الأرقام بصورة موثوقة منذ اندلاع القتال.

30 - ولا يزال التقدم في إصلاحات العدالة الجنائية متعثرا. واستمر الإبلاغ عن ادعاءات بحدوث تعذيب وسوء معاملة على أيدي قوات الأمن وعقوبات بدنية قضائية. وفي 6 آذار/مارس، أسقطت محكمة الخرطوم وسط الجنائية جميع التهم الموجهة إلى ثمانية من أعضاء لجان المقاومة المتهمين بالتورط في مقتل ضابط مخابرات عسكرية خلال احتجاج في 8 آذار/مارس 2022. ولم يتم تقديم أي دليل في المحكمة لإثبات التهم الموجهة إلى الثمانية، الذين احتجزوا لمدة تصل إلى عام. وفي 1 آذار/مارس، أعلنت الشرطة اعتقال ضابط شرطة متهم بإطلاق النار على متظاهر شاب في الخرطوم فأرداه قتيلا في 28 فبراير/شباط. وفي 14 آذار/مارس، وُجهت إلى المتهم تهمة القتل العمد وأحيلت القضية إلى المحاكمة أمام محكمة مدنية.

31 - وأدى اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل إلى تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين في جميع أنحاء السودان، مما أدى إلى تفاقم حالة غير مستقرة أصلا. وحتى 6 أيار/مايو، أسفر القتال عن مقتل ما لا يقل عن 512 شخصا وجرح أكثر من 193 4 شخصا. وتعرضت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل، والمستشفيات، والمتاجر، والمساجد، والمدارس، لهجمات عشوائية باستخدام المدفعية الثقيلة والقذائف، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، مما أدى إلى دمار واسع النطاق وتشريد الآلاف في الخرطوم وأماكن أخرى. وأدى عدم التزام الطرفين التام بالهدنات الإنسانية إلى مخاطر العديد من المدنيين بحياتهم للحصول على الإمدادات أو الرعاية الطبية. وزادت التقارير التي أفادت بانتشار عمليات نهب المنازل واختطاف السيارات ومحاولات الاعتداء الجنسي من جانب عناصر مسلحة من تفاقم المخاطر التي يتعرض لها المدنيون.

32 - وفي 18 نيسان/أبريل، حث مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على تذكر مقاديرها بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي بضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ودعا المفوض السامي إلى إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة في عمليات قتل المدنيين ومحاسبة المسؤولين عنها.

33 - وعقب اندلاع القتال، أُبلغ عن عدة حوادث تم فيها إطلاق سراح أو هروب سجناء. ففي 24 نيسان/أبريل، أُفيد بأنه أُطلق سراح 1 500 سجين في سجن الأبيض بسبب نقص الغذاء والماء والكهرباء. وفي اليوم نفسه، هرب 400 سجين من سجن الفولة في غرب كردفان وقُتل خمسة آخرون أثناء محاولتهم الهرب. ووردت أنباء أيضا عن وقوع أعمال شغب في سجن بورتسودان في 25 نيسان/أبريل. وأُطلق سراح جميع السجناء في سجون شالا (الفاشر) ونيالا والجنينة. وفي جنوب كردفان (كادقلي)، والنيل الأزرق (الدمازين)، وشرق دارفور (الضعين)، ولم يُفرج إلا عن السجناء والمحتجزين رهن المحاكمة لارتكابهم جرائم بسيطة، وذلك بسبب نقص الإمدادات الغذائية. وفي 26 نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الداخلية بيانا اتهمت فيه قوات الدعم السريع باقتحام خمسة سجون في الخرطوم بين 21 و 24 نيسان/أبريل، مما أدى إلى إطلاق سراح سجناء وقتل وإصابة عدد من مسؤولي السجون. وقدر مسؤولو السجون الذين اتصلت بهم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عدد السجناء الذين أُطلق سراحهم من سجون الخرطوم بنحو 12 000 سجين. وفي

بيان صادر في 26 نيسان/أبريل ادعت القوات المسلحة السودانية أن الرئيس السابق ومسؤولين آخرين في النظام السابق، كانوا قد نقلوا قبل القتال إلى مستشفى عسكري بناء على توصية من الطاقم الطبي في سجن كوبر.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

34 - قبل اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، واصل العمال والنقابات العمالية، وخاصة في قطاعي الإعلام والتعليم، تنظيم إضرابات واسعة النطاق بسبب انخفاض الرواتب أو عدم دفعها، مع الدعوة إلى إجراء إصلاحات هيكلية. وفي الوقت نفسه، لا يزال ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤثر على الأشخاص الأكثر ضعفاً، الذي أدى إلى تدهور سبل كسبهم لعيشهم وأمنهم الغذائي. وفي آذار/مارس، ارتفع سعر الذرة الرفيعة المزروعة محلياً بنسبة 71 في المائة مقارنة بشهر آذار/مارس 2022، في حين ارتفعت تكلفة سلة الأغذية المحلية التي يرصدها برنامج الأغذية العالمي بنحو 25 في المائة مقارنة بشهر آذار/مارس من العام الماضي. وفي نيسان/أبريل، بلغ التضخم حوالي 63 في المائة، وهو أدنى مستوى له منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، مقارنة بنسبة 83,6 في المائة في الشهر السابق.

35 - وتفاقت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في السودان، التي كانت مزرية أصلاً مع اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل. فقد أدى القتال إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، من خلال أمور منها إغلاق الأعمال التجارية والمطارات والطرق، مما أثر على حركة السلع والخدمات والأشخاص في جميع أنحاء البلاد. وأثر ذلك بشدة على إمدادات الغذاء والوقود والدواء والسلع الأساسية الأخرى. وارتفعت بسرعة أسعار المواد الغذائية والوقود والنقل والسلع الأساسية الأخرى. وشهدت خدمات الاتصالات والإنترنت تعطلاً متقطعاً. وأثر إغلاق عدد من فروع المصارف وتعطل الأنظمة المصرفية الرقمية سلماً على المعاملات المالية، بما في ذلك الحصول على النقود. وأفيد بأن عدة مصارف تجارية تعرضت للنهب في الخرطوم على أيدي عناصر مسلحة ومدنيين. وأخيراً، فإن التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كان متواضعاً بالفعل. وأدى اندلاع القتال إلى عكس مسار التقدم في جميع المجالات ومن المحتمل أن يكون له عواقب وخيمة طويلة الأجل على التنمية.

هاء - الحالة الإنسانية

36 - أدى اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل إلى تدهور شديد في الحالة الإنسانية في السودان. وتوقفت الأنشطة الإنسانية في عدة ولايات بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع، حيث وردت أنباء كثيرة عن نهب الأصول المخصصة للعمل الإنساني، بما في ذلك الأغذية والمعدات المكتبية والمركبات. وكانت الاحتياجات الإنسانية قبل القتال قد بلغت بالفعل مستويات قياسية، حيث يُقدَّر أن ما مجموعه 15.8 مليون شخص (57 في المائة منهم من النساء) يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2023.

37 - وتعمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في بيئة خطيرة للغاية. فقد قُتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني منذ 15 نيسان/أبريل، مما أدى إلى تعليق عمليات بعض المنظمات الإنسانية. وفي أعقاب مقتل أحد موظفي المنظمة الدولية للهجرة، أعلنت المنظمة تعليق عملياتها الإنسانية مؤقتاً في السودان في 21 نيسان/أبريل. وعلق برنامج الأغذية العالمي عملياته مؤقتاً من 16 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو، بعد مقتل ثلاثة من موظفيه في 15 نيسان/أبريل.

38 - وأسفر نهب المجمعات الإنسانية ودور الضيافة، على النحو المفصل أعلاه، في وسط دارفور وجنوب دارفور عن سرقة ما لا يقل عن 10 مركبات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي و 6 شاحنات أغذية، فضلا عن فقدان ما يصل إلى 4 000 طن متري من الأغذية. وفي جميع أنحاء السودان، نُهب أكثر من 17 000 طن متري من الأغذية من برنامج الأغذية العالمي، مما ألحق أضرارا جسيمة بل ودمارا بالمستودعات والمكاتب ودور الضيافة. وتم إيقاف خدمة الأمم المتحدة الجوية الإنسانية بالكامل. وتعرضت إحدى الطائرات لأضرار تعذر إصلاحها في مطار الخرطوم الدولي في 15 نيسان/أبريل.

39 - وما فتئت التقارير تفيد بحدوث نقص حاد في الأغذية والمياه والأدوية والوقود، ومحدودية إمكانية الوصول إلى الاتصالات والكهرباء. وتحققت منظمة الصحة العالمية من وقوع 28 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية منذ بدء القتال: فهناك 75 في المائة من مرافق الرعاية الصحية في الخرطوم مغلقة، بينما تعمل كالمعتاد 16 في المائة فقط، مخلفةً ملايين الأشخاص بدون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. أما المرافق المتبقية في ولايتي الخرطوم ودارفور فإنها تعمل فوق طاقتها، وكادت أن تكون عاجزة عن العمل بسبب إرهاب الموظفين ونقص الإمدادات. وصعّب اندلاع القتال على الأمهات الحوامل في السودان التماس الرعاية السابقة للولادة أو خدمات الولادة الآمنة أو الرعاية ما بعد الولادة في المستشفيات والعيادات، ولكن صندوق الأمم المتحدة للسكان واصل دعمهن في جميع أنحاء البلد.

40 - وشُرد أكثر من 700 000 شخص داخليا في السودان. وتم تسجيل النازحين في 15 ولاية من أصل 18 ولاية في البلد. والولايات التي تستضيف أكبر عدد من النازحين هي ولايات النيل الأبيض (التي تستضيف 25.6 في المائة من جميع النازحين) وغرب دارفور (21.2 في المائة) والشمالية (14.4 في المائة). وقد جاء أكبر عدد من المشردين من الخرطوم (502 200 شخص، حوالي 68,2 في المائة من مجموع المشردين داخليا)، تليها غرب دارفور (21,8 في المائة من المشردين) وجنوب دارفور (6 في المائة). ولوحظت تحركات عبر الحدود من السودان إلى إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان ومصر. ووفقا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غادر ما يزيد عن 150 000 شخص السودان. ويشمل ذلك أكثر من 108 000 لاجئ وطالب لجوء وأكثر من 45 000 لاجئ عائد.

41 - وخلال زيارة إلى بورتسودان في يومي 3 و 4 أيار/مايو، تواصل الممثل الخاص، ومعه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مع الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو، فضلا عن المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني. وحث الطرفين المتحاربين على الالتزام الصارم بسلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها ومبانيها وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز التقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

42 - منذ اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، ركزت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة جهود المساعي الحميدة التي تبذلها على حل الأطراف على وقف الأعمال القتالية واحترام القانون الإنساني الدولي والعودة إلى المفاوضات السياسية. وعمل الممثل الخاص بشكل مكثف مع قيادة الطرفين للدعوة إلى وقف إطلاق النار

والتوصل إلى هدنات إنسانية مع تشجيع الحوار لحل النزاع. غير أن جميع الأنشطة الأخرى الجارية والمقررة في إطار هذا الهدف قد عُلفت للفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير .

43 - وقبل اندلاع القتال، كانت الآلية الثلاثية قد شاركت بشكل مكثف في تهدئة التوترات المتصاعدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حتى عشية القتال في 14 نيسان/أبريل. وشمل ذلك توجيه نداء إلى الدول الأعضاء في المنطقة لدعوة القادة العسكريين إلى إجراء مناقشات بشأن تدابير بناء الثقة. واستجابة للقتال، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، كجزء من الآلية الثلاثية، تنسيق العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق وقف لإطلاق النار، بما في ذلك من خلال توفير الخبرة التقنية في مجال رصد وقف إطلاق النار .

44 - وكجزء من دور الآلية الثلاثية التيسيري للمرحلة النهائية من العملية السياسية في الجزء المبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الآلية مع الأطراف الموقعة على تخطيط وتنظيم المشاورتين المتبقيتين بشأن العدالة والعدالة الانتقالية، وبشأن إصلاح قطاع الأمن. وشمل ذلك توفير التمويل، والخبرة التقنية، والدعم اللوجستي، والمشاركة المجتمعية، والتنسيق وتبادل الخبرات. وشمل أيضا توفير الخبرة في المسائل الجنسانية لدعم المشاركة المجدية للمرأة في العملية السياسية. ولتعزيز الشمولية وتشجيع المشاركة على نطاق واسع، سهلت الآلية الثلاثية سفر 223 مشاركا من مواقع نائية إلى المؤتمر الوطني للعدالة والعدالة الانتقالية في الخرطوم. ضموا بينهم أشخاصا مشردين داخليا، وعضوات جماعات حقوق المرأة، وشباب.

45 - وتواصلت أيضا الآلية الثلاثية مع الأطراف التي لم توقع على الاتفاق الإطاري لحتها على الانضمام إلى العملية السياسية. وخلال آذار/مارس، عقدت الآلية الثلاثية اجتماعات مع ممثلي حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، وحركة العدل والمساواة، والحزب الاتحادي الديمقراطي/جعفر الميرغني والحزب الشيوعي السوداني ومع التيجاني والسيسي. وواصلت الآلية الثلاثية العمل أيضا مع عبد العزيز الحلو وعبد الواحد النور. وأشركت أيضا مختلف الجماعات المعارضة للمسار الشرقي لاتفاق جوبا للسلام، ودعمت جهودها الرامية إلى توحيد صفوفها، واقترحت ممثلا ينضم إلى العملية باسم شرق السودان.

46 - وكجزء من دعمها لتعزيز الشمول الجنساني في العملية السياسية، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الدعم التقني والتيسيري للنساء السودانيات من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني. وتضمن ذلك عقد حلقات عمل لبناء القدرات بشأن إصلاح قطاع الأمن لـ 30 امرأة من الأقاليم والخرطوم، وتدريب 60 امرأة من شرق السودان على الوساطة، وذلك بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبدعم من أكاديمية فولك برنادوت وحكومة السويد.

باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

47 - قبل اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، واصلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة القيام بدور حاسم في تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق جوبا للسلام في دارفور. وعززت اللجنة أيضا رصدها للحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور وتعاونت بشكل وثيق مع الأطراف الموقعة وأصحاب المصلحة الآخرين لنزع فتيل التوترات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات لوقف إطلاق النار، وتخفيف حدتها.

48 - وفي الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس، نظمت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في وسط دارفور دورة تدريبية في زلنجي بشأن رصد انتهاكات وقف إطلاق النار لممثلي الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. وأجريت زيارات ميدانية وتدريبات في جميع اللجان القطاعية الخمس في دارفور بهدف تحديد مناطق التجمع وإقرارها، ووضع طرائق لتقديم قوائم بأعضاء الحركات المسلحة الموقعين عليها، ورصد التحركات العملية لهذه الجماعات.

49 - ودعمت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة قوات الشرطة السودانية في وضع مبادئ توجيهية لحماية المدنيين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام. وتتضمن المبادئ التوجيهية على حماية النُهج المدنية التي يتعين على عنصر الشرطة داخل القوة المشتركة لحفظ الأمن اتباعها وفقا للمبادئ الدولية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان.

50 - وفي أعقاب اندلاع القتال، دعمت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور سلطات الدولة وقادة المجتمع المحلي في التفاوض وتنفيذ وقف إطلاق النار بين الطرفين في شمال دارفور، مما ساهم في انخفاض العنف قبل عيد الفطر وبعده. وبُذلت جهود مماثلة في الجبينة وزلنجي مما أدى إلى تهدئة مؤقتة للحالة. وأيدت اللجنة أيضا الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين القادة المحليين لتخفيف حدة التوتر في نيالا بجنوب دارفور. وبعد إجلاء أفرادها، واصلت اللجنة رصد الحالة الأمنية وانتهاكات وقف إطلاق النار عن بعد، وعززت مشاركتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين. بيد أنه تم تعليق أنشطة معينة، مثل بناء القدرات والزيارات الميدانية، للفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

51 - قبل اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بأنشطة لدعم بناء السلام، وحماية المدنيين وسيادة القانون، وعملت بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والنظراء الوطنيين. بيد أن القتال أدى إلى تعليق جميع الأنشطة الجارية والمقررة في إطار الهدف للفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير.

52 - وفي الجزء المبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت أربع حلقات عمل بشأن بناء السلام في جنوب دارفور (12 و 13 آذار/مارس)، وشمال دارفور (15 و 16 آذار/مارس)، وولاية النيل الأزرق (3 و 4 نيسان/أبريل)، وجنوب كردفان (10 و 11 نيسان/أبريل) مع ممثلين عن سلطات الدولة والسلطات المحلية، والإدارة الأهلية، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية، والشباب، والمشردين داخليا، والرعاة. وكانت حلقات العمل هذه فرصة لمناقشة ونشر نتائج تقييمات بناء السلام على مستوى الدولة التي يمولها صندوق بناء السلام، ولتبادل الآراء بشأن أولويات بناء السلام للاستفادة منها في البرمجة المستقبلية.

53 - وُنُفذت الأنشطة التي يدعمها صندوق بناء السلام في جميع أنحاء السودان قبل اندلاع القتال. ففي الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس، قام ممثلو سويسرا وكندا والنرويج بزيارة مشتركة لمشروع في ولاية النيل الأزرق. ويهدف المشروع، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى دعم آليات حوكمة الموارد الطبيعية وسبل كسب العيش المراعية للمنظور الجنساني. وفي الفترة من 12 إلى 16 آذار/مارس، استضاف صندوق بناء السلام وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في الخرطوم تدريباً للمدربين

لموظفي الأمم المتحدة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية بشأن مراعاة ظروف النزاع وبناء السلام في السودان. وما فتئت برامج صندوق بناء السلام تعزز وصول الشباب ومنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب في وسط وغرب دارفور إلى الحيز المدني المحلي من خلال تقديم منح صغيرة لتنفيذ المبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب والحوارات التي يقودها الشباب على مستوى المجتمع المحلي.

54 - وقدمت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة دعماً استشارياً استراتيجياً ونظمت أنشطة لبناء قدرات النظراء السودانيين والمجتمعات المحلية السودانية بشأن مواضيع حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والتصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وونظمت الوحدة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دورتين تدريبيتين لبناء القدرات في مجال خفارة المجتمعات المحلية في الخرطوم من 19 إلى 21 آذار/مارس، وفي الجنيينة بغرب دارفور في يومي 19 و 20 آذار/مارس، ضمّتا ما مجموعه 85 مشاركاً، من بينهم 32 امرأة. ونُظمت أيضاً حلقة عمل في الفاشر بشمال دارفور، في يومي 15 و 16 آذار/مارس شارك فيها 17 مشاركاً، من بينهم أربع نساء، للتوعية بالشراكة في مجال الخفارة المجتمعية.

55 - وخلال الجزء المبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إشراك الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وشاركت البعثة في رئاسة الاجتماع السنوي لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي سلط الضوء على حالة الجهود التي يبذلها السودان في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ومخاطرها وتحدياتها وفرصها للوفاء بالتزاماتها الدولية، وتنفيذ أنشطة إزالة الألغام المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتطهير 326 800 متر مربع من الأراضي الملوثة بالذخائر المتفجرة في النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور. وفي هذه العملية، دمرت البعثة 2 917 قطعة من الذخائر المتفجرة، منها 5 ألغام مضادة للأفراد، و 68 لغماً مضاداً للدبابات، و 625 قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و 2 219 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت البعثة التثقيف والتوعية بالمخاطر من أجل 14 607 أشخاص (3 313 فتى، و 8 889 فتاة، و 828 رجلاً، و 1 577 امرأة).

دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية، وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

57 - قبل اندلاع القتال، اشتركت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الشركاء الدوليين في وضع مجموعة تدابير للدعم، تُقدم بمجرد تشكيل حكومة ذات مصداقية يقودها مدنيون. كما انخرطت الأمم المتحدة أيضاً في عملية تخطيط لوضع إطار تعاون مؤقت جديد للفترة 2024-2026 من شأنه أن يوجه الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال النهوض بالسلام والتنمية المستدامة في السودان في سياق فترة انتقالية جديدة. وظلت المساعدة الإنمائية الدولية متوقفة مؤقتاً نتيجة انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

58 - وأدى اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل إلى تعليق جميع الأنشطة الجارية والمقررة في إطار الهدف للفترة المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك وقف جميع تدخلات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية في السودان وكذلك عمليات التخطيط الدولية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق

الأمم المتحدة القطري معاً لإجراء تقييمات للحالة في ضوء الظروف المتغيرة ولتعديل الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة حسب الحاجة دعماً للشعب السوداني.

هاء - المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

59 - قبل القتال، واصلت البعثة جهودها لتوسيع نطاق وجودها للوصول إلى القدرة التشغيلية الكاملة. وقبل نقل الموظفين وإجلائهم، كانت هناك ثلاثة مكاتب إقليمية عاملة في الفاشر وكادقلي وكسلا وخمسة مكاتب اتصال في الدمازين والجنيينة وبورتسودان ونيالا وزالنجي، وكانت البعثة بصدد وضع الصيغة النهائية لترتيب مكنتي لمكتب اتصال كاودا. وفي ذلك الوقت، أُحرز تقدم محدود في نشر أفراد البعثة بسبب التأخير في إصدار التأشيرات والإعفاء من القيود على السفر. وفي 6 أيار/مايو، كانت البعثة تتألف من 249 موظفاً مدنياً و 26 فرداً من أفراد الشرطة و 25 مراقباً عسكرياً، من أصل الحد الأقصى المأذون به لملاك الموظفين البالغ 356 موظفاً مدنياً (بما في ذلك وظيفتان من فئة وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 42 من ضباط الشرطة و 28 مراقباً عسكرياً.

60 - وشكل اندلاع القتال في 15 نيسان/أبريل تحديات تشغيلية خطيرة للبعثة المتكاملة. ولضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، أوصى الممثل الخاص في البداية باحتواء الموظفين داخل المباني. وبين 18 و 27 نيسان/أبريل، وفي ضوء التدهور الخطير للحالة الأمنية، تقرر إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة المعيّنين دولياً ومُعاليهم من الخرطوم. ولا يزال في بورتسودان حالياً عدد صغير من الموظفين لدعم المساعي الحميدة للممثل الخاص وتلبية الاحتياجات البرنامجية الإنسانية والإنمائية في المستقبل. وأُخذت أيضاً قرارات بالموافقة على الانتقال الذاتي لجميع موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً ومُعاليهم من الخرطوم؛ والإجلاء والانتقال الذاتي، على التوالي، لجميع موظفي الأمم المتحدة المعيّنين دولياً، ولموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً ومُعاليهم، من دارفور وجنوب كردفان وغرب كردفان والأبيض؛ والإجلاء والانتقال الذاتي، على التوالي، لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين دولياً غير الأساسيين للبرامج، ولموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً غير الأساسيين للبرامج ومُعاليهم في شرق السودان، والنيل الأزرق، والجزيرة، والنيل الأبيض، وسنار.

61 - وواصلت البعثة العمل مع السلطات على مختلف المستويات، منكرةً إياها بمسؤولية الحكومة عن تيسير تنفيذ ولاية البعثة، من خلال أمور منها ضمان حرية التنقل لأفراد البعثة المتكاملة، وفقاً لاتفاق مركز البعثة المؤرخ 4 تموز/يوليه 2021. وعقب الانتقال المؤقت لموظفي الأمم المتحدة من الخرطوم ومواقع أخرى، تَكَررت الأمم المتحدة السودان بالتزامه بحماية مباني الأمم المتحدة وأصولها. وأكدت حكومة السودان للأمم المتحدة أنه يجري توفير الحماية اللازمة.

رابعاً - ملاحظات

62 - يثير الانزلاق السريع للسودان إلى نزاع مهلك قلماً بالغا، ويشكل انتكاسة رهيبية للبلاد. ولا يزال القتال العنيف بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية الذي اندلع في 15 نيسان/أبريل مستمراً بلا هوادة على الرغم من المحاولات المستمرة لحمل الطرفين على وقف الأعمال القتالية والعودة إلى طاولة المفاوضات. وأدت الأزمة السياسية الناجمة عن الانقلاب العسكري في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والقتال الحالي إلى تحطيم آمال الشعب السوداني في انتقال سلمي وشامل للجميع. وقد تضيع الجهود التي

بُذلت في السنوات السابقة من أجل الانتقال السياسي، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وبناء السلام، وإرساء سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية في السودان.

63 - وتعد حالة المدنيين المحاصرين في المناطق الحضرية والذين يتعرضون للهجمات وإطلاق النار الكثيف والقصف يوميا حالة غير مقبولة ومثيرة للقلق العميق. كما أن عدد القتلى والجرحى والمشردين المدنيين، ولا سيما في الخرطوم وولايات دارفور، أمر مروع. وأنتدم بالتعازي إلى أفراد الأسر الذين فقدوا أحبائهم، وأنقل تمنياتي بالشفاء العاجل لجميع المصابين.

64 - وأجدد دعوتي إلى الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، وتيسير عمليات المعونة الإنسانية دون عوائق، وبدء حوار بحسن نية لإيجاد تسوية سلمية لهذه الأزمة. ويجب السماح للمدنيين بالمرور الآمن للانتقال من مناطق الأعمال القتالية الفعلية، وللحصول على الغذاء والماء والإمدادات الطبية. ولن يؤدي استمرار القتال إلا إلى تعميق الانقسامات، وتدمير البنية التحتية المدنية، وتفتيت المجتمع، والمخاطرة بإغراق البلاد في نزاع مطوّل، وإثارة عدم الاستقرار الإقليمي.

65 - ولقد هالني استمرار القتال في المناطق المكتظة بالسكان والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس وأماكن العبادة، وكذلك الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي. ويجب أن يتقيد الطرفان المتحاربين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، وأن يكفلا حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب أيضاً ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها، وكذلك العاملين في المجالين الإنساني والطبي. وتعد حوادث نهب المباني التابعة للأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الإنسانية الأخرى، فضلاً عن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ودبلوماسيها، أمورا غير مقبولة. ويجب إجراء تحقيق شامل في جميع حوادث استهداف المدنيين وقتلهم وإصابتهم، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، والتحقيق أيضاً في سائر الأعمال المحظورة بموجب القانون الدولي، وتقديم الجناة إلى العدالة.

66 - وستواصل الأمم المتحدة استخدام مساعيها الحميدة والعمل مع قيادة الطرفين للحث على إنهاء القتال، وذلك بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الإقليميين والدوليين. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإرساء وقف دائم لإطلاق النار ودعم التوصل إلى تسوية سلمية. وأشيد بالقادة الإقليميين والدوليين لمشاركتهم في هذا الصدد. وأشيد أيضاً بالجهات الفاعلة السودانية التي قادت الجهود الرامية إلى التوسط لوقف إطلاق النار، وبمن حشدوا قواهم ضد الحرب.

67 - وكانت الاحتياجات الإنسانية في السودان قد بلغت بالفعل مستويات قياسية قبل اندلاع القتال، حيث يحتاج ثلث السكان إلى مساعدة إنسانية. وارتفع هذا العدد الآن بسرعة. ولئن كان من الضروري أن تصل المعونة إلى الملايين من المحتاجين في جميع أنحاء السودان، فإن العمليات الإنسانية تواجه حالياً عراقيل شديدة. فقد أدى القتال والهجمات على المطارات وغيرها من مراكز إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى جعل العمليات شبه مستحيلة، مما أجبر العديد من المنظمات الإنسانية على تعليق عملياتها مؤقتاً في البؤر الساخنة. وتعرضت المستودعات والمركبات وغيرها من الأصول الإنسانية للهجوم أو النهب أو للاستيلاء عليها. وأحث الأطراف على وقف هذه الانتهاكات. وأناشد الجهات المانحة زيادة دعمها لشعب السودان على وجه الاستعجال في هذا الوقت الذي تشتد فيه الحاجة الإنسانية.

68 - وأسفر القتال بالفعل عن زيادة هائلة في تشريد السكان. ويلزمنا التعاطف والتضامن مع النساء والرجال والأطفال السودانيين الذين يفرون طلبا لسلامتهم. وأشكر جيران السودان الذين رحبوا باللاجئين السودانيين وأحث جميع البلدان على إبقاء أبوابها مفتوحة أمام المحتاجين. وأناشد المجتمع الدولي أن يسارع إلى دعم تلك البلدان في جهودها الرامية إلى حماية اللاجئين السودانيين.

69 - وفتح العديد من السودانيين منازلهم في الخرطوم وأماكن أخرى للمدنيين الفارين من العنف. وأشكرهم على سخائهم خلال فترة الأزمة هذه. ومما يتلج صدري أيضا الدعم القوي والمنظم الذي تقدمه لجان المقاومة والمتطوعون المجتمعون الذين كانت شجاعتهم في تنسيق الدعم المقدم للمدنيين المحتاجين مثالا يحتذى به، لا سيما وأن عمليات الإغاثة والمعونة الواسعة النطاق لا تزال مستحيلة كما أن ما أبداه النساء والرجال السودانيون العاديون من تعاطف ودعم يذكّرنا يوميا بالمجتمع السوداني الذي لا يعرف الكلال والقادر على الصمود.

70 - وتثير التقارير التي تفيد بتعبئة بعض المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة دعما للأطراف المتحاربة القلق. فهذا الإضفاء المحتمل للطابع العرقي على القتال يشكل تطورا خطيرا ينطوي على إمكانية زيادة تفتيت وإطالة أمد النزاع. وأجدد دعوتي لجميع القبائل للحفاظ على حيادها والامتناع عن الانحياز إلى أي طرف.

71 - وحتى قبل القتال، عانى الناس في المناطق المتضررة من النزاع من انعدام الأمن، وذلك مع استمرار العنف القبلي والاشتباكات المسلحة في إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين. ولم يتم نشر القوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور. ولم يتم إنشاء الآليات المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الوقت المناسب، يجب المضي قدما في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام للتصدي لحالة انعدام الأمن والأسباب الجذرية للصراع. وأشيد بجهود لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة المتكاملة، في نزع فتيل التوترات وتشجيع الحوار بين الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام ومع المجتمعات المحلية.

72 - وأود أن أوجه الشكر لممثلي الخاص، فولكر بيرتس، ولجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، على ما يبذونه من تقانٍ مستمر وما يبذلونه من جهود متواصلة لدعم شعب السودان خلال فترة الأزمة هذه وفي مواجهة ظروف بالغة الصعوبة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم الشعب السوداني في تطلعاته إلى مستقبل سلمي وآمن.